

٢١٦

ت. ص

التوضيح في حل غوامض التنقيح، قطعة منه، تأليف
صدر الشريعة الأصغر، عبيد الله بن مسعود - ٥٧٤٧هـ، بخط
محمد بن خير الدين البكشهرى سنة ٨١٢هـ.

٢٢ ق

٢٦ س

٥ر ٢٥x ١٦ اسم

٦٩٧٦

نسخة حسنة، بأولها نص، خطها تعليق مقروء،
الصفحة الأولى من مخطوط آخر، طبع وجاري تحقيقه.

الأعلام ٤: ٢٥٤ أخبار التراث ٧ : ١٢

١- أصول الفقه الاسلامي - المؤلف بيد الناسخ

ج. ... تاريخ ...

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٩٧٦
 العنوان: التوضيح في حل خواص التنقيح
 المؤلف: صدر - ابن رجب - ٧٦٧ هـ
 تاريخ النسخ: ٥٨١٢
 اسم الناشر: محمد بن عبد الله بن البشير
 عدد الأوراق: ٢٢
 ملاحظات: -----

قطعة من التوضيح

التشريح على التوضيح

الحمد لله الذي هدانا لهذا

فصل في الجوز القليل في اثبات العلة فصل في التيسير الجليل فصل في دفع العلة باب المعارضه والترجيح

فصل ما يقع بالترجيح باب الاجتهاد القسم الثاني من الكتاب في الحكم باب المعلوم به

باب الحكم على
فصل ثم الاجابة في بيان
فصل الامور المعترضة و فصل الاالاالا

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم الخطوط"

الرقم:	٦٩٧٦
العنوان:	الموسم في صل خواصه التيقين
المؤلف:	صدر الشريعة السلف
تاريخ النسخ:	١٢٨٤
اسم الناشر:	محمد بن عبد الله بن البشير
عدد الأوراق:	١٠٠
ملاحظات:	

7. 2. 2.

قادی الاور کٹر کٹر کونہ
درس اولک در سر کونہ

تعلیم علی کتاب التفسیر

خط مؤلف محمد بن خیر الدین

البکشری المطبوع سنه

۸۵۵ خط مؤلف سنه ۸۱۲

سید الشیخ

ومن ورث سیدنا فاعیہ اخر

قال فان هلك المبيع قبل القبض

نصب الشرع ما لا يفلحوا ابتداءً أما إذا كان له أصل فبمع كاستنراط التقابض في بيع الطعام أي عند
 استحقاقه فإن كان له أصل اشتراط التقابض في بيع الطعام عندان ففيه أصلاً وهو الفرق بين الجواز والوجوب
 أصلاً أي جواز البيع بدون التقابض أصلاً عندنا وهو مع سائر السلع فأي صل أن استنراط التقابض
 أصلاً عندنا عندان ففيه وإن كان ثابت الشرط فإنه يوجد له أصل وهو الفرق في عدم اشتراط عندنا
 كذلك يوجد له أصل وهو مع سائر السلع فالغليل لا يصح إلا للنفقة هذا ما قالوا إنما قلنا هذا لأننا قلنا
 هذا الفصل عن أصول الأحكام في الإسلام ولم ادر ما رده فإن اراد أن العكس لا يجري في هذه الامور أصلاً
 فهذا لا يصح وقد قارنا في الباب وإنما انكرنا هذا الجمل الذي لم يوجد له في الشرع أصل يصح تعليمه فاما إذا
 فلا بأس وإن اراد أنه لا يصح في هذه الامور الا إذا كان لها أصل فلا معنى لتخصيص هذه الامور بهذا الحكم
 ولا فائدة في تخصيصها به بل يكفي أن تقول لا يصح العكس الا إذا كان له أصل وهذا المعنى معلوم من قوله العكس
 فإنه قد حكم من الأصل إلى الفرع بعد معنى والحق في اثبات العمل أنه ان ثبت أن عليه المعنى في الشرع
 لتفصيله فكل شيء يوجد فيه حكم بعينه لكن هذا لا يكون اثبات العمل بالعكس لأن العمل في
 التحكيم ذلك المعنى وإن لم يثبت ذلك فلا لانه يكون تعديلاً ما لم يرد وهذا هو المذهب **مد**
 العكس جلي وحق في حق سمي بالاستحسان لكنه اعلم من العكس الحق في كل قياس في حق الاستحسان
 وليس كل استحسان قياساً فقيلاً لأن الاستحسان قد يطلق على غير العكس الحق في هذا الحكم المتين
 لكن الغالب في كتب اصحابنا أنه إذا ذكر الاستحسان اراد به القياس الحق وهو دليل على العكس
 الجلي الذي لا يثبت له الا في اقسام عددها الاستحسان وبعض الناس تحيزوا في ثبوت وتوهمه الصحيح هذا
 وهو انه قد يقع في مقابل العكس الجلي وقوله الذي سبق له الا في اقسام من العكس الجلي وهو حق عند
 لان ثبوت ما لا دلالة له في حجة اجماعاً صريحة ويوراجع الى الاستحسان وقد انكر بعض الناس العمل
 بالاستحسان جهلاً منهم قالوا انكرنا هذه التسمية فلا معنى لذكر الاصطلاح وان انكره من حيث المعنى
 فباطل ايضا لاننا نعني به دليل على الادلة المنقولة عليها يقع في مقابل العكس الجلي ويحل في مقابل
 احسن من العكس الجلي فلا معنى لاثباته لانه ما لا دلالة له كالم والإجماع ومقتضى الصوم في العكس
 واما ما لا يجاع كما لا يتصور واما ما يفرض كإثبات الجلي في الآثار واما ما لا دلالة له في الآثار
 أي للقياس الحق في قسمين الاول ما فوقه أي ما يتبين له ما ظهر من وضع فساد أي إذا نظرنا له
 باوثة النظر في حق الجلي حق التام علم انه فاسد والعكس أي للعكس الجلي في اقسام
 ما ضعف ثبوت ما ظهر فساد وضعي صحة فاول ذلك راجع على اول هذا أي القسم الاول من الاستحسان
 وهو ما فوقه ان راجع القسم الاول من القياس وهو ما ضعف ثبوت واعلم اننا اذا ذكرنا القياس

التفصيل

في هذا الحكم المتين
 في كل قياس في حق الاستحسان

في كل قياس في حق الاستحسان
 في كل قياس في حق الاستحسان

في كل قياس في حق الاستحسان
 في كل قياس في حق الاستحسان



وإذا ذكرنا الاستحسان
 الاستحسان

من يدبر القياس الجلي الحق فلا يثبت هذا الاستحسان لانه المعنى هو الاثر لا الطور وثاني هذا على ثباتي
 ذلك أي القسم الثاني من القياس وهو ما ظهر منه وحق صحة راجع على القسم الثاني من الاستحسان
 وهو ما ظهر منه وحق فساد فالاول وهو ان يقع القسم الاول من الاستحسان في مقابل القسم الاول
 من القياس كسور سباع الطير فانه يحسن قياساً على سور سباع البهائم كما هو ظاهر استحساننا لانه لا يثبت على ظاهرها
 وهو عظم طاهر واثبت وهو ان يقع القسم الثاني من الاستحسان في مقابل القسم الثاني من القياس كسور
 الدلاء وثبوت في كل من القسمين قياساً لان جعل الركوع مقام السجدة في قوله وهو ان العكس لا يحسن
 لان الشرع اتم بالسجدة فلا يردى بالركوع كسجدة الصلوة فعلها بالصحة الباطنة في العكس وفي
 ان العجوة غير مقصودة منها واما العوض ما يصح ترويضاً من لغة التكبيرين ولا علم اهم جمل
 في هذا الحكم كون السجدة يردى بالركوع كما ثابنا بالقياس وعدة كما ثابنا بالاستحسان
 ولا ادرى خصوصية الاول بالقياس واثبت ما كاستحسان فلهذا اوردت مثلاً آخر وهو قوله
 وكما اختلف في ذراع الحكم فيه ففي القياس يثبت لثبات لانهما اختلفا في الحكم في حق الاستحسان
 التي اختلفت في الاستحسان لانهما ما اختلفا في أصل المبيع بل في وصفه وذلك لا يوجب
 التماثل لكن علمنا بالصحة الباطنة للقياس وهي ان الاختلاف في الوصف لا يوجب تماثل
 الاختلاف في الاصل اعلم انه اذا اختلف المتعاقدان في ذراع المبيع فففي القياس
 يثبت لثبات وفي الاستحسان لا يثبت لانهما اختلفا في الحكم في حق الاستحسان وهو جلي الذي
 كما في المبيع فلهذا يثبت جلي يثبت له الا في اقسام ثم اذا نظرنا علمنا انهما اختلفا في أصل المبيع بل
 في وصف لانهما اختلفا في الذراع والذراع وصف لان زيادة الذراع توجب حصة في الثمن
 بخلاف الكيل والوزن واذا كان الذراع وصفاً والاختلاف في الوصف لا يوجب تماثل في القياس
 فهذا المعنى الحق من الاول فيكون هذا الاستحسان الاول قياساً هذا ما ذكره واعلم
 انه لا دلالة على اختصاص القياس والاستحسان في هذين القسمين وعلى اختصاص التقابض بينهما
 في هذين الوجهين فلهذا اوردت الاقسام الثلاثة عقلاً وقلنا في القسم الثاني من القياس
 ان ضعيف الاثر وقويته وعندنا التقابض لا يوجب الاستحسان الا في صورة واحدة وهي ان يكون
 العكس ضعيف الاثر والاستحسان قوي الاثر اما في الصور الثلاثة الاخر فالعكس راجع
 على الاستحسان اما اذا كان العكس قوي الاثر والاستحسان ضعيف الاثر فواضح واما اذا كان
 قويتين فالعكس يوجب لظهوره واما اذا كانا ضعيفين فاما ان يقطعا او يعجزا لظهوره
 فلهذا اوردت الحكم المتيقن وهو ان الاستحسان لا يرجع على القياس في هذه الصور الثلاثة وارجع في

ذكره

خطه

من القياس والاستحسان

في كل قياس في حق الاستحسان

واحدة والى صيغ الظاهر والباطن وفاسد ما وصيح الظاهر فاسد الباطن وما عكس الاول والى صيغ الظاهر والباطن
 يرجع على كل استحسان ونائبه من دوو في الاخير ان فالاول من الاستحسان اي صيغ الظاهر والباطن
 يرجع عليها اي على قياس صيغ الظاهر فاسد الباطن وعكس ونائبه من دوو في الثاني الاستحسان وهو فاسد
 وما صيغ الظاهر فاسد الباطن وعكس فالتعارض بينهما وبين اخيرى العيان ان وقع مع
 اختلاف النوع فظاهر فساد ما دى النظر لكن اذا قيل بين صحة اقوى مما كان على العكس
 اعلم ان التعارض من كل واحد من هذين القسمين من الاستحسان اي صيغ الظاهر فاسد
 الباطن وعكس ومن كل واحد من اخيرى العيان ان وقع مع اختلاف النوع وهذا في صورته
 احدهما ان يعارض صيغ الظاهر في سدا الباطن من العيان ولا شك ان ما ظهر فساد
 باوى النظر لكن اذا توطن بين صحة اقوى مما كان على العكس سواء كان قياسا واستحسانا
 ومع اتجاها او ان امكن فالعيان اولى اي ان وقع التعارض بينهما مع اتجاها النوع وهو ان
 استحسان صيغ الظاهر فاسد الباطن قياسا كذلك او يعارض استحسان فاسد الظاهر صيغ
 الباطن قياسا كذلك يكون العيان راجح 2 الصورتين وانما قلنا ان امكن لان ما لم يتعارض
 العيان والاستحسان على هذه الصيغة والظاهر انه اذا كان الاستحسان على صيغة كان العيان
 على خلاف تلك الصيغة لان العيان لا يكون صيغى نفس الامر الا وقد جعل الشرع وصفا
 من الاوصاف على حكمه عن انه كلما وجد ذلك الوصف مطلقا وكلما وجد ذلك الوصف بلا ما
 مصدر ذلك الحكم فكلما وجد ذلك الوصف ما حدى الصفين المذكورين في النوع فيوجد
 الحكم فانه كان العيان على الصيغة لا يعارضه قياسا صيغى سواء كان جليا او خفيا لانه
 لا يمكن ان يجعل الشرع وصفا فزع على النقيض ذلك الحكم بالمعنى المذكور ثم يوجد هذا الوصف
 في النوع او لو كان كذلك يلزم حكم الشرع بالتناقض وهذا على التناقض وهو قد وجد في الحكم
 معلوم ان تعارض قياسين صيغيين في الراجع متنع وانما يتنع التعارض بينهما بالصيغة والعكس
 فالتعارض لا يتنع بين قياسين قوتى الاثر واستحسان كذلك كذا لا يتنع بين صيغ الظاهر
 والباطن وبين استحسان كذلك وكذا لا يتنع بين فساد فاسد الظاهر صيغى الباطن وبين
 استحسان كذلك وما ذكرنا من حيث النوع والضعف فقد التحققت داخل في هذا التمييز
 ايضا لانه لا يمكن ان يكون صيغ الظاهر او فاسد الظاهر وعلى كل من البعد من لاء
 من انه اذا توطن في التامل بين صحة او بين فساد واذ كانت القضية مختصة بهذه الاشياء
 فتوى الاثر وصيغة لاء من احد هذه الاقسام قطعاً والمحسن بالعيان في الاستحسان

من الاستحسان
 فاسد الظاهر صيغ
 الباطن من العيان
 ونائبها ان يعارض
 فاسد الظاهر صيغ
 الباطن من الاستحسان
 صيغ الظاهر فاسد
 الباطن

نظن ان في الاحلاف في الثمن قبل قبض المبيع التميز على المشتري فقط قياسا لانه انما يملكه وعليها قياسا فنيا
 لانه البائع يتكبر لم يملك المبيع اي انما يملك البائع لانه يتكبر وحسب تسليم المبيع بقبض ما موثوق به في المشتري
 وانما يملك المشتري لانه يتكبر زمانه الثمن ولما كان هذا ظاهرا لم يذكر في الثمن فيعده الى الوارثين
 اي اذا اختلف وارثا البائع والمشتري في قدر الثمن قبل قبض المبيع تكلف الوارثان والى الاباح
 اي اذا اختلف المخرج والمستاجر في مقدار الاجر قبل استيفاء المنفعة تكلفا واما بعد القبض فتبوت
 ثلثه علم اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تكلفا ونواؤا فلا يفتدى الى الوارث والى حال ملاك
 السلعة والاستحسان ليس من باب تخصيص العلة على ما سياتى في بعض الناس زعموا ان الاستحسان
 من باب تخصيص العلة وليس كذلك لما ياتي في تخصيص العلة بان يترك العيان كدليل اقوى لا يكون
 تخصيصا **ف** دفع العلة المذمومة الى الاعراضات الواهية على العلة المؤثرة منه العقب
 وهو وجود العلم في صورة مع خلف الحكم ودفعه خارج طرق اي الجواب عنه يكون خارج طرق الاول
 منع وجود العلم في صورة العقب كخروج النجاسة عنه لانتقاض فوقض بالقليل فتخرج الخرج
 وكذا امك بدل المعضوب بوجه ملكه اي ملك المعضوب للملحج البديل والمبدل في ملك شخص واحد
 فتوقض بالمدبر اي ان كان ملك بديل المعضوب علة ملك في غضب المدبر يكون كذلك لكن الحكم
 متخلف لانه المدبر غير قابل للانتقال من ملك الى ملك عندكم فتخرج ملك بديله اي ملك بديل المعضوب
 فان منع في المدبر كون بديله بديل المعضوب فانه ليس بملك العين بل بملك اليد الغايبة فان كان
 المدبر ليس بملع العين بل عن اليد الغايبة والتكليف معنى العلة في صورة النقض الى العيني
 الذي صار له علة لاجل وهو بالنسبة الى العلة كالتأنيب بدلالة النقص بالنسبة الى المعضوب
 نحو سح ولا يبين فيه التثنية كسح اخف فتوقض ما لا ينبغي فيمنع في الاستحسان المعنى الذي
 في المسح وموانه تطهير حكم غير معقول ولا جله اي ولا جله انه تطهير حكم غير معقول لا يبين في المسح
 التثنية لانه لو كانا تطهير المعقول فلا يغير اي التثنية في المسح كما في التيميم ويغير في الاستحسان
 الثالث قالوا هو الدفع بالحكم وموانه يفتح خلف الحكم عن العلة في صورة النقض وذكرنا
 امثلة فخرج النجاسة علة للانتقاض وملك بديل المعضوب علة لملك المعضوب وجعل الاثر
 لاجل التثنية لاني في عصمة المال كما في المحضة فيقتضي الجمل الصاير فتوقض بالمتى صفة والمدبر
 وقان الباعث في جابج الاولين ما لا يمنع من سدا تخصيص العلة ونحن لا نقول في الثالث
 بانا لاء ان كل الاطلاق ساقى العصمة في مال الباعث بل انما انتفت البعث او دفع الاسلام
 بالحكم ثلثة امثلة احدها خروج النجاسة علة للانتقاض فتوقض بالمتى صفة ان خروج النجاسة

مختلفة

مؤثر للام

دفع المفسد الى الخرج
 او ان انتفى في سدا
 او ان انتفى في سدا
 او ان انتفى في سدا

المفصوم

الاستحسان في سدا
 او ان انتفى في سدا
 او ان انتفى في سدا

موانه تطهير حكم غير معقول
 او ان انتفى في سدا
 او ان انتفى في سدا

لأنه هذا الاشكال لكن بوجه على اشكال آخر وموانع لما كان هذا الحكم معقولاً ينبغي ان تباين سائر المعانيات
على الماء في تطهير الحدث كما قد قيل في تطهير الخشب وجوابه ان انما قيل في الخشب باعتبار انما قاله لنا
انما عطفه فلا يباين في الحديث واعلم ان معنى التوفيق من قول في الاسلام وصاحب الهدى اجمل
ان مراد في الاسلام به يكون غير معقول انما العقل لا يستعمل بذكره واما صاحب الهدى بكونه معقولاً
انما اعلم ان هذا الوصف قد وجد في الشرع فحكم بهذا الحكم بحكم العقل ما في هذا الحكم انما هو
هذا الوصف شرط في الحكم معقولاً لا هذا المعنى وموانع من الاول فادفع عن قول في الكلام
ما ذكرناه من الاشكال وموانع من ان لا يقتضيه من غير السبلين على السبلين وفي هذا الفصل فروع
طوبى في فقه التطهير **فصل في الاستصحاب في الاستصحاب في الكلام** آخره موانع ان يكون قبل ان يتم
اثبات الحكم الاول فليعلم انما انما يقتضيه من غير السبلين على السبلين في الكلام الاول والاثبات حكم آخر
فما كان الحكم الاول انما يقتضيه من غير السبلين على السبلين في الكلام الاول والاثبات حكم آخر
الاربع لا يباين في العلم فقط ومولى على تمييز لاثبات علمه وهو الاول والاثبات حكم وموانع من قولكم
لنفس منها كان كلاماً حاشوا او اماناً الحكم فقط وموانع من قولكم انما يقتضيه من غير السبلين على السبلين في الكلام الاول
والا كان كلاماً حاشوا او اماناً الحكم فقط وموانع من قولكم انما يقتضيه من غير السبلين على السبلين في الكلام الاول
او استعملكم العلم بغيره لا يقتضيه من غير السبلين على السبلين في الكلام الاول والاثبات حكم آخر
اشكالاً لا يقتضيه من غير السبلين على السبلين في الكلام الاول والاثبات حكم آخر
واما الخلق الاستصحاب في العلم فقط وموانع من قولكم انما يقتضيه من غير السبلين على السبلين في الكلام الاول
الكلام الاول وكذا الثاني عند البعض لفظة الكلام حاشوا او اماناً الحكم فقط وموانع من قولكم انما يقتضيه من غير السبلين على السبلين في الكلام الاول
اثبات الحكم فلا يباين في العلم فقط وموانع من قولكم انما يقتضيه من غير السبلين على السبلين في الكلام الاول
عرف المظاهر وما قصة الكليد في الحق الاول وموقوله في الذي هي بحيث كانت ملزمة في
عارضه بام باطل وموقوله انما اجبت واجبت واكيد كخاف الاشياء والنبيس على القوم
الى علمه لا يكون فيها شبهة اصلاً والثالث كقولنا الكتاب عقيب ذلك الفصح بالاقالة فلا يفتتح الحرف
الى الكفاية اي ان الفتحة الكفاية بنية الكفاية يجوز كما يسبح ما يجيزه الاجازات كما جاء عبد الله بن الحارث
يجوز اعتاقه بنية الكفاية وكذا اذا جاز انما اعتق بنية الكفاية فالحرف في عندك لا يفتتح هذا العقد
بل نقصان الرق يفتح الحرف الى الكفاية عندك فتقول الرق لم ينقص ونقص هذا الى عدم
الرق يعلم اقوى لا نقول الكفاية بنية الكفاية فلا يوجب نقصاناً في الرق وانما يشاهد العلم الاول
فقد نظير الرابع كما نقول انما يفتح ذلك على ان الرق لم ينقص وكلاماً صحيحاً في الرابع احشوا

ان نقصان
الرق

الخ
او انه يكون تام في قطع الشبهات بلا احتياج الى شيء آخر وان استعمل الى حكم لا حاجة اليه او الى علم لاثبات
الحكم كذا في قوله **فصل في الاستصحاب في الكلام** آخره موانع ان يكون قبل ان يتم
ثم وقع الشك في ثبوت هذا الحكم لا لاثبات له انما يشاهد انما يشاهد انما يشاهد انما يشاهد انما يشاهد
في الحديث يحكم بالوضوء في العكس ما كذب واذا شهدوا انه كان حلياً للمدعي فانه في عندنا وانا ان الله لا يترك
للمدعي على البقاء وهذا ظاهر فبقا الشرايع بعد وفاء على كذا لا يستصحب بل لا لا يفتتح الشرع في
قد مر جوابه في النسخ والوضوء والبيع والمكاح ونحو ما روجب حكمه عندنا الى زمان ظهورنا ففكروا
البناء للدار والدار في الدار على البقاء كجوع المفقود فيشر عندنا لان الارض من بالبناء
فلا يفتتح ولا يورث لان عدم الارض من باب الدفع فيثبت في الصلح على الاكابر لا يفتتح عندنا
برأية الذمة وهي الاصل في المدعي الصلح كما بعد البين وعندنا في الصلح كما بعد البين
لا يفتتح في لاثبات فلا يكون برأية الذمة في المدعي في الصلح وجب البينة على المدعي في الصلح
مكاشفة فيكون به اذا لم يكن المشتري لان ملكه الشئ الدار المشتق لاثبات الاستصحاب ولا يكون
على المشتري فيجب البينة على المشتري في ملكه المشتق بها لا عندنا واذا قال المدعي ان لم تدخل الدار اليها
فانشر ولا مدرك في قول المولى عندنا فان البينة على الاصل وموانع من قولكم انما يقتضيه من غير السبلين على السبلين في الكلام الاول
فلا يصح في الاستصحاب في العلم فقط وموانع من قولكم انما يقتضيه من غير السبلين على السبلين في الكلام الاول
اي في الممانع في دفع العلة الطرية والاشياء فانه يمكن الوجود في اخرى الا ان يثبت بالاجماع ان
واحدة فقط كقول محمد بن في ولدا العصبان غير مضمون لانه لم ينصب الولد منها الاحتياج بقا
الاشياء كقول زفر بن ان غسل المرفق ليس بوطئ لان من الغايات فادخل ولا يدخل ولا يدخل
كان هذا اجل كمن لم يعلم ان هذا من اي القسمين **فصل في المعاصد والرجح**
اذ اورد دليلان يفتتح احدهما عدم ما يقتضيه الآخر في محل واحد في زمان واحد فانه تساو باقوا
احدهما اقوى بوصف متتابع فيبينها سائر هذه النسخ المذكورة في المحل وان كان اقوى بما هو غير متتابع في
رجحنا فلا يباين النص راجع على الفسك من قولهم ولان وارج والمراد افضل القولين للاثبات
في قضاء الديون فيجعل ذلك عتقاً للكل في حكم عدم ما يقتضيه الآخر في المحل وان كان اقوى بما هو غير متتابع في
واجب الصورتين فيهما اذا كان احدهما اقوى بوصف متتابع وفيها اذا كانت احدهما اقوى بما هو غير متتابع في
غير متتابع واذا تساوا في العلم ان الاقسام ثلثة الاولى ان يكونا احداً الدليل اقوى من الآخر ما هو غير متتابع
كالنسخ مع التباين وانما ان يكونا احدهما اقوى بوصف متتابع كما ان خبر الواحد الذي يرويه عن
مع خبر الواحد الذي يرويه عن عدل غير ثلثة ان يكونا متساويين في قوة في القسمين الاولين

هذا هو الحكم في كلامه
في قوله انما يشاهد
في قوله انما يشاهد

انما يشاهد
في قوله انما يشاهد
في قوله انما يشاهد

الاولى العمل بالاقوى وترك الآخر واجب اما الثالث فيا في حكمه هنا وهو قوله اذا تساوى وقع فالعارضة
تختص بالقسم الكلى والثالث اما الاول فهو جعلها وان كان العمل بالاقوى واجبا فيكون لا يبيع هذا
والثاني انما يكون بعد المعارضة فيختص بالقسم الكلى في الكتاب السنة الى في معارضة الكتاب الكلى
السنة في كل ذلك نسخ احدهما الآخر ولا ينافي بينهما اوله الشرع لانه دليل الجمل فاعلم ان في الكتاب السنة
حضع المتعارض عن حقيقة لانه انما يحتمل التعارض اذا اختلف زمان وروى ما لا شك ان الشارع تعالى
عن تدرج دليلين متناهيين زمانا واحد من ينزل احدهما سابقا والاخر متأخرا ناسي للاول كمالا جهل
المقدم والمتأخر فومنا التعارض كمالا في الواقع لا تعارض فقول الجمل ذكره لاشارة ترجيح الى التعارض
والمراد صون التعارض وهو ورود دليلين يقتضي احدهما يقتضيه الآخر فانه علم الشارع جوار الشرط
محذوف الى يكون المتأخر ناسي للمقدم والايضا في برفع المعارضة ومحج عنها ما يكون مع عللا
ما شجعتان فان تيسر والاشهر في الكتاب السنة ومنها الى القيان واقرار الصبي به ان كان
ذكره الاصل في قوله الاصل على ما كان في سورة الحجارة عند تعارض الآثار روى عن ابن عمر رضي الله عنهما
انه يحسن روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انهما اظهرا ايضا قد تعارض الاصل في حوته في حقه فلهما تعارض
الاولى في الحكم على ما كان وموان لما كان ظاهره او يكون ظاهره او لا يزل الحديث لو وقع التعارض زوال
الحديث فلا يزل التعارض وموانى التعارض في الكتاب السنة اما بين اثنين او قرائين او سنيين او اربعة
صهيون والمجلس ان من قبل الحكم او المجلس والردان اما الاول فبان بوضع الحكم كقوله المقتضى من الحكم
او انما يجرى على خلاف الحكم كقوله لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم وفي موضع
آخر ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان فكذلك الله لا يعذبكم الا بما كنتم تعملون فلو كنتم في موضع
اى كسب القلب حيث قال لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم في الثانية
فقد عقد اى في الله الثانية وهي قوله لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان
اللغو ضد العقد بدليل اقترانه بالعقد قوله يكون له الحكم في المستقبل كالباع ومقتضى قوله
يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود في هذه الآية على ما عني القائل وقد جاء اللغو هذا المعنى كما في قوله
فالفو يكون شاملا للغوس في هذه الآية فتعني هذه الآية عدم المواضع في الغوس والآية الاولى
المواضع في الغوس لان الغوس من كسب القلب المواضع ثابتة في كسب القلب فوق التعارض
في الغوس وهذا ما قال في المستقل فالقوة الآتية في الغوس او هو ما يكون من القائل كقوله
لا يسمعون فيها لغوا وقولا فاحصوا اللغو عرضوا فواجب عدم المواضع فوقع التعارض فيها
عنها بان المراد ما لو اذنت في الاولى في الآخر بدليل اقترانه كسب القلب في الثانية في الدنيا كمالا

ما شجعتان فان تيسر والاشهر في الكتاب السنة ومنها الى القيان واقرار الصبي به ان كان ذكره الاصل في قوله الاصل على ما كان في سورة الحجارة عند تعارض الآثار روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه يحسن روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انهما اظهرا ايضا قد تعارض الاصل في حوته في حقه فلهما تعارض

ما شهد بالغوس

فكفارة والتب في كل المواضع في الاولى في المواضع في الثانية اى في كل المواضع في الآية الاولى على المواضع
في الآية الثانية وفي المواضع في الدنيا فيجب الكفارة في الغوس والعقود في الثانية على كسب القلب الذي
ذكره الاولى اى هذا الشافعي في العقد في الآية الثانية على كسب القلب الذي ذكره الاولى اى في كل المواضع في
العقود والآية الثانية على كسب القلب حتى يكون اللغو هو معنى اللغو المذكور في الآية الاولى وهو السهو والخطأ
التعاضل واقفا كمن قالنا اولى من هذا الا ان على مذهبه يلزم ان لا يكون العقد محجور على معناه الحقيقي وان
الدليل وان على ان المواضع في الاولى هي المواضع الاخرى بدليل اقترانه كسب القلب وهو محجور على ذلك
واما على مذهبه فان اللغو محجور في كل موضع على ما يليق به ومحج المواضع في كل موضع على ما ينو
التيقن من الدينونة والاخرى واقول لا تعارض بينا واللغو في الصورين واحدا وموضعا لكسب لانه لا يثبت
من الشارع ان يقول لا يواخذكم بالغوس والمواضع في الصورين في الآخر كمن في الثانية سكت عن الغوس
وذكر العقود واللغو في الآية التي في المستقل يستلزم كفاية لان المراد المواضع في الدنيا وهي الكتاب
مذاوج وقع في خطي لرفع التعارض واللغو في الآيتين واحدا وهو السهو والخطأ في الآية الاولى فبدليل اقترانه كسب
القلب واما في الثانية ولان لا يليق من الشارع ان يقول لا يواخذكم الا على عن القائل الذي يبيع البعير
بلا يقرب البيع الفاجع بل لا يليق ان يقول لا يواخذكم الله بالسهو كما قال ربنا لا تواخذنا ان سينا او
والمراد ما لو اذنت المواضع الاخرى لان الاخرى هي دار الجوار والمواضع وقوله فكذلك لانه على المراد
المواضع الدينية لان معنى الكفارة الساتر اى صلب بالمنقذ يستلزم كفاية والآية الثانية
ولست شاعرا عدم المواضع في البيع السهو وعلى المواضع في المنقذ وهي ما سكت عن الغوس فان دفع العقار
ونبت الحكم على وفي مذهبه وهو عدم الكفارة في الغوس واما كمالا وهو المحجور من قبل المولى فان كان
على تعارض بين كونه لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم وبين ما تشدد به التعميم فبالجمل في كل المواضع
قبل الاعتقال وما تشدد به وجب الحرمة قبل الاعتقال المحجور على العقود والعقود على الاصل
واما لم يحل على العكس لانه اذا ظهرت لعرض انما هذا الطهارة الكمالا لعدم احتمال العود واذا ظهرت
لاقتضاها فتم هذا الطهارة الكمالا فاجتنب الى الاعتقال كمالا الطهارة واما الثاني في الجمل
من قبل الزمان فانه اذا كان مرجح اختلاف الزمانا يكون كمالا ناسي للاول فلهذا اذا كان دلالة كسب احدهما
محرم والاخر يبيع بجمل المحرم ناسي لان قبل البعير كان الاصل الاياه والبيع ولذا لا ينافي المحرم شقة
ولوجهنا على العكس لان تكرار البيع الى لو كان انا المحرم كان مقدما على البيع فالحكم كان ناسي لانه
الاصلية في البيع يكون ناسي المحرم فكرر البيع فلا يثبت التكرار لان مقتضى نظر لان الاياه الاصلية ليست
كما شرعها فلا يثبت المحرم بعد ناسي وبيان ان لا يتم ان المحرم لو كان مقدما كان ناسي الاياه فلا يثبت التكرار

فَأُطْلِقَهَا

تعلیق

1875

261

و عنك مع السلام

مطمان مالایان
 حقه او لم یعتقد
 کفر او را انما
 بعد یار و عند
 الله شعری بعد
 فام یغفر کفر ضایق
 الحاشی

۱۰۰

ما توالح
وانستقام
م

فرسموا واشهدهم على أنفسهم السبت برسلكهم قالوا ايها الله اجبار عن عبد جري سبنا الله وبيننا له نعم ومن اقرارهم
 بوجوبه الله وبربهم والاشهاد عليهم دليل على انهم تواضعوا له وجب اقرارهم من اداء حقوقه بغير الوساطة
 على عباده ولا بد لهم من وصف يكونون به اهلا للوجوب عليهم ثبت لهم الذمة بالمعنى اللغوي والشعري وقيل انما
 الزمناه طاعة في عطف العور كما نواصبوا الخمر والنار الى الطاعة وانهم سألوا يعقوب بن ابي اوفى وانهم ما راجعوا
 لاستيعاب الطاعة لغوي الحقة بسبب الخمر والنار وموصفا الله وقدر احوال العباد فانها وسيلة لهم الى الخير والنار
 فالمعنى الزمناه ما قضى له من اجراء الشر والرفاهة على لزوم الطاعة والاعمال العتقة وقال رحمه الله الانسان قد
 ائتمر على خصوصية الانسان في تحمل العبادة والاطاعة وجوبه عليه فثبت هذه الايات الساتر ان اللاذات
 واصفا هو بغيره اهلا له عليه وقدر الله له وصف هو بغيره اهلا له وما عليه فكلوا هذا كافيا لاثبات المقصود
 وانما الدلائل الدالة على الوصف الذي بغيره اهلا له لكن المقصود هنا اثبات اهله الوجوب على كونه
 ساطعا لغيره فكشفتها قوله وما من دابة في الارض الا على الله وزقها وقوله خلقكم ما في الارض فقبل الولادة له ذمة
 من وجوب تصحيحه ليجب له الحق لا ليجب عليه فاذا ولد بغير ذمة مطلقة لكن الوجوب غير مقصود بنفسه المقصود
 حكم وهو الواجب فكل ما يمكن اداؤه يجب ما لا يمكن فلا تحرق العباد ما كان منها غرضا وعرضا يجب اي على الصبي
 ومذاقهم من ولده فاذا ولد لان المقصود هو ما لا يؤول الى تحمل الساب وكذا ما كان صلة شبيهة المثلث والاعراض
 كصفة التوبع نظير الصلة التي يشبه المثلث والزوج نظير الصلة التي يشبه الاعراض لاصلة شبيهة الاجرة اي الكسر
 ولا كمال العقل اي لا ينجز الصبي الله وان كان عاقلا عند الكلام اي بام لانه ان يكون جونا انه لم يخطئ
 عاقلا ولا العقوبة اي لا يجب على الصبي العقوبة كالتقصير ولا الاجرة كمال الميراث على ما مر في باب
 الميراث من وهو قوله كمال الميراث بالصلوة فلا يثبت حق الصبي لانه لا يوصف بالتقصير او ما حقوق الله في
 الاجب عليه اما البدنة فظاهر لانه الصبي سبب الحجر واما كماله لان المقصود هو الاداء لا المالك ولا كماله
 وصارت له بدنة ولا العقوبات كما كد وولا عبادة في مؤنة كصدقة الفطر عند حمله لحيث ان معنى العبادة
 وجب عندهما اجرة اي الكفاية له عليه القاصر فان كان له مؤنة محضة كالعشر والخراج يجب وعلى الاصل
 المذكور وهو ما يمكن اداؤه يجب ما لا فلا فلا لوجب اداء الصلوة على الكاظم والكافئ فيظهر ذلك من بعض
 وفي قضائها خرج فيسقط اهل الوجوب كلاف الصوم والصلوة في القضاء جرح والاداء يحتمل ان يكون
 اداء الصوم واجبا لان الحديث لا في الصوم وعدم جوازها اعيان جواز الصوم من اي نفس حلا في القاص
 فيستقل في الحلف اي يستل الوجوب في اخذ في بيع القضاء او كماله المحذور لوجوب جرح في الصلوة والقصر
 وكذا الاعمال المحذورة الصلوة ودور الصوم لانه لا اغما في بدنة عبادة شمر رخصان ولما انشأه اي اهلية
 الاداء ففارض وكما ثبت في ذلك اي اهلية الاداء القاصر بقت بدنة قاصرة واعلم

اي لا تسكنه ابدًا
وقلت الآية على لزوم
العمل بالآيات
في ذلك الزوم
مما ذكره وقوله
في عقبه استعار
المتن من الكتاب
المعنوى الذي
هو لزوم التكليف
في الزوم القولي
او قول الحق

انما رزقها

لأن المقصود
الأخذ بالحق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يكون عند رايه ان تصرفه لا يصح اي من الموكل فان شري الموكل قبل العلم بالوكالة منع عن الموكل ان يبيع ما كان
الموكل قبل العلم بالوكالة منع عن الموكل ان يبيع ما كان الموكل قبل العلم بالوكالة منع عن الموكل ان يبيع ما كان
منسحب والايه المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
عذر حتى ان لم يتصرف قبل العلم بالوكالة او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
فلا يصح العلم بالوكالة لان يكون محتمل ان يكون الموكل قد علم بالوكالة او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
ما يجزى كمن قبل علمه ببيع ما لا يكون مستحقا له فمعه والايه المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
فصح السطح فيما عدا ذلك حتى لا يظن جوازها وكذا اذا علمت بالاعتقاد لكن جعلت ان لا يجازي الاعتقاد فيما عدا
حتى لا يظن جوازها واذا علمت بالوكالة او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
نفسا اما اذا علمت بالوكالة او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
السهم ليس بعذر لان العلم بالوكالة هو العلم بالوكالة او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
مشهور في حقها بما لا يتصور وفي حق الاله محتمل لان هذه الموكل تشبهها عن التسليم فالله المحتمل في حقها فغير
بما يجزى لان البكر مد الزام الخصم والايه مد دفع زوجه الموكل هذا فرق آخر من الحكم البكر والايه في الاله
عذر بما يجزى لان البكر مد الزام الخصم والايه مد دفع زوجه الموكل هذا فرق آخر من الحكم البكر والايه في الاله
الايه اثباتا وطلافا في حق من لم يملكه او لم يملكه اصله يصح للدفع لا للزام وهذا الفرق احسن من الاول لان البكر
قبل البلوغ لم يملكه الشارع لا سيما في المسائل التي لا ينفك عنها الاطلاق والاعتقاد في صفة العقد
لا ينفك عن على ان فصح السطح فيما عدا ذلك حتى لا يظن جوازها وكذا اذا علمت بالاعتقاد لكن جعلت ان لا يجازي الاعتقاد فيما عدا
سراج بغير المضطر والسكندر بدو كالبني والافئنون وما شئت من الخطة والاعتقاد والاعتقاد والاعتقاد
فصح جميع الصفات حتى الاطلاق والاعتقاد وانما طرق محذور كمن شراب محرم او شرب لانه لا يملك
اي المثل في شرطه لان البكر مد الزام الخصم والايه مد دفع زوجه الموكل هذا فرق آخر من الحكم البكر والايه في الاله
ومع ذلك كمن شراب محرم او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه
كالسكر فهو لا يملكه الا عليه احكامه كمن شراب محرم او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه
السكر لا يملكه استحقاقا لعدم ركنه وهو العقد كما اذا اراد ان يقول اللهم انقذ ربي وانا عذرك محرم على سائر
عذر لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه
والله الرجوع واذا اراد ان يملكه كمن شراب محرم او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه
احكام الظاهر الى حد السكر والمراد الى الحد المميز بين السكر والصحو وزله وجسمه ان لا ينفك عن الارض
لوجوب كونه فقط ومنها الموكل وموان لا يملكه ماله فقط معناه لا الحقيقي ولا المبي زوى وهو ضد كونه ماله فقط

الشيخ
شأنه

وشرط ان يشترط باللسان ولا يعتبر دلالة الاله واليه الشرط الموكل ان يبيع الموكل قبل العلم بالوكالة منع عن الموكل ان يبيع ما كان
منسحب والايه المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
عذر حتى ان لم يتصرف قبل العلم بالوكالة او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
فلا يصح العلم بالوكالة لان يكون محتمل ان يكون الموكل قد علم بالوكالة او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
ما يجزى كمن قبل علمه ببيع ما لا يكون مستحقا له فمعه والايه المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
فصح السطح فيما عدا ذلك حتى لا يظن جوازها وكذا اذا علمت بالاعتقاد لكن جعلت ان لا يجازي الاعتقاد فيما عدا
حتى لا يظن جوازها واذا علمت بالوكالة او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
نفسا اما اذا علمت بالوكالة او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
السهم ليس بعذر لان العلم بالوكالة هو العلم بالوكالة او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي او المنسحب بالاعتقاد او ما يجازي
مشهور في حقها بما لا يتصور وفي حق الاله محتمل لان هذه الموكل تشبهها عن التسليم فالله المحتمل في حقها فغير
بما يجزى لان البكر مد الزام الخصم والايه مد دفع زوجه الموكل هذا فرق آخر من الحكم البكر والايه في الاله
عذر بما يجزى لان البكر مد الزام الخصم والايه مد دفع زوجه الموكل هذا فرق آخر من الحكم البكر والايه في الاله
الايه اثباتا وطلافا في حق من لم يملكه او لم يملكه اصله يصح للدفع لا للزام وهذا الفرق احسن من الاول لان البكر
قبل البلوغ لم يملكه الشارع لا سيما في المسائل التي لا ينفك عنها الاطلاق والاعتقاد في صفة العقد
لا ينفك عن على ان فصح السطح فيما عدا ذلك حتى لا يظن جوازها وكذا اذا علمت بالاعتقاد لكن جعلت ان لا يجازي الاعتقاد فيما عدا
سراج بغير المضطر والسكندر بدو كالبني والافئنون وما شئت من الخطة والاعتقاد والاعتقاد والاعتقاد
فصح جميع الصفات حتى الاطلاق والاعتقاد وانما طرق محذور كمن شراب محرم او شرب لانه لا يملكه
اي المثل في شرطه لان البكر مد الزام الخصم والايه مد دفع زوجه الموكل هذا فرق آخر من الحكم البكر والايه في الاله
ومع ذلك كمن شراب محرم او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه
كالسكر فهو لا يملكه الا عليه احكامه كمن شراب محرم او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه
السكر لا يملكه استحقاقا لعدم ركنه وهو العقد كما اذا اراد ان يقول اللهم انقذ ربي وانا عذرك محرم على سائر
عذر لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه
والله الرجوع واذا اراد ان يملكه كمن شراب محرم او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه او شرب لانه لا يملكه
احكام الظاهر الى حد السكر والمراد الى الحد المميز بين السكر والصحو وزله وجسمه ان لا ينفك عن الارض
لوجوب كونه فقط ومنها الموكل وموان لا يملكه ماله فقط معناه لا الحقيقي ولا المبي زوى وهو ضد كونه ماله فقط

الشيخ

شأنه

الشيخ

فيه اجابا عما ذكره انه يمكن قول اخذ الالفين شرط وقوع البيع بالآخرة وانما قال انه لا طالب له لان اتفاق العاقدين
 على ان التشرية لا الف والانه واذا لم يكن للشرط طالب لا يغيره كذا اذا اشترى حمارا على ان يخله جملنا فضا او نحو ذلك لا
 انعقد لعدم الطلب لكن الجواب لا يوجب ان الشرط مستلزم وقوع لاه المتعاقدين وهو ان الطالب ليس له ان يشرط
 سنا للمواضع وعدم الطلب هو اسطر الرضا لا عند الصلح كالرضا بالمواد ثم عطف على قوله فان كان حكم النص
 قوله وانما ان لا يخله المستثنى ومنه ما لا مانع منه هو الطلاق والعقار وانعقد عن العصاص والعتق والنداء وكله
 صحيح والجزء ما لم يقع له المثل بل حتى جده ومنه ان جده المثلح والطلاق والعتق والاباء والارواح والارواح
 ما عيب لا يحكم وقسم هذه الاشياء لا يخله التراضي وانما حتى لا يخله خا والشرط ومنه ما يكونه المال في شيا لم
 فان كان التدرج في الاصله فلهذا لا يخله التراضي وفي قدر البدل فان استأ على الارواح فلهذا الفان وعلى البنا فالف
 والوقوف لا يخله حتى لا يخله من البيع ان البيع يقتضيه بالشرط لكن التناج لا يخله بالشرط وعلى ان لم يخله
 او احصا حتى رواد محمد على ان يخله لاه الف كلف البيع لان التشرية مقصورة بالاكى فخرج في التشرية
 وفي رواد ابي يوسف فان يخله على البيع وفي قدر البدل فان استأ على الارواح فلهذا الفان وعلى البنا
 فلهذا المثل اجماعا وعلى ان لم يخله ما او احصا حتى رواد محمد على ان يخله لاه الف كلف البيع لان التشرية مقصورة بالاكى فخرج في التشرية
 المسح عند الاختلاف وعدم اخصو في المواضع في قدر المهر على ما ذكره واذا كان في المواضع في جنس المهر
 لكن في المواضع في قدر المهر العمل بالمواضع يمكن لان ما تواصفا على وهو الا لا في المسح وهو الا لا
 اما المواضع في الجنس فلهذا غير يمكن فلهذا يخله المسح وجب هذا المثل وفي رواد ابي يوسف في المسح وعند محمد
 ومنه ما يكونه المال في مقصود كالمسح والعتق على مال والصالح عن دم عبد سواء هو لاني الاصل او العذر
 او الجنس فلهذا في الاصل على ما لم يخله الاختلاف وعدم اخصو ما عند ابي حنيفة وفي قدر
 الاى ان يوجب العتق على المواضع واما عند ما لم يعلم بانها اختيار فانه اذا شرط في الخلع اختيارها عند ما
 الطلاق واقع والمال واجب الاختيار وعند ابي حنيفة لا يقع الطلاق ولا يجب المال حتى تنشا المرأة
 وكذا في مطلقا على كلا المذهبين وقد انى الباء عند ما علم ان المال يلزم تنعا علم ان المال في الخلع والعتق
 على مال والصالح عن دم عبد يجب عند ما يطرق البتة والمقصود وهو الطلاق والعتق وسقوط العصاص
 والجلد لا يؤثر في هذه الامور فلهذا يجب المال فضلا عن هذا ولا يؤثر هذا في وجوب المال وعند ابي حنيفة
 يتوقف على حشيتها واما تسليم الشفعة فقبل طلب المورث يكون كالمكوث لانه لا اشتغال بالز
 عن طلب الشفعة فقد سكت على الطلب فلهذا الشفعة ومع ذلك تسليم بالمال لانه لا يخله في بطل
 ما يجب حتى لو كان سكت الشفعة على انى ما خيرا وطلانة امام سلطان التسليم ويكون طلب الشفعة باقيا
 وكذا الابراء اى يبطل ابواء الغرم بازاله كماله سلطان الابراء بشرط اختياره واما البجاء راث في هذا يبطل

[illegible]

مكتبة
الشيخ العبد المذنب
السيد

قال المستقيم وان

ما نعارض هذا الاحتمال

[illegible]

تسم

